العشوائيات الحضرية في البلدان العربية و استراتيجيات التعامل معها.

أ.د ابراهيم توهامي
جامعة الشارقة الامارات العربية المتحدة

تمهيد :

حظيت ظاهرة العشوائيات الحضرية في البلدان النامية عامة والبلدان العربية خاصة باهتمام كبير في الفكر الاجتماعي ، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المداخل النظرية والمنهجية والمحاولات الامبريقية التي حاولت تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة المتمثلة في العشوائيات .

وفي هذا الإطار ، حاولنا ربط هذه الظاهرة بالبناء الاجتماعي للمدينة العربية في سياق تطورها السوسيو – اقتصادي وذلك ضمن المنظور الشمولي لتحول وتغير هذه الظاهرة في مجتمع المدينة العربية المعاصرة .

تشكل ظاهرة العشوائيات قاسماً مشتركاً لمدن البلدان العربية ، التي تعاني من تضخم هذه الظاهرة ، بفعل النمو الحضري السريع وعدم تماشي العرض مع الوحدات السكنية مع هذا النمو المصحوب بضغط شديد وطلب متزايد على رقعة الأرض السكنية .

ومن هذه الزاوية ، يبدو جلياً أن العشوائيات أصبحت تشكل جزءاً من عملية أساسية لظاهرة الهجرة الريفية والتحضر في كثير من البلدان العربية .

ويؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديمغرافي السريع وطبيعة السياسات التنموية وحركة التصنيع ، كلها عوامل ساهمت ومازالت تساهم بشكل أو بآخر في تكثيف الهجرة والتحضر السريع وبروز العشوائيات وسرعة تكاثرها في هذه البلدان . وأن سرعة تكاثرها الذي يشكل في هذه البلدان جزءاً من عملية عامة للتغيرات الهيكلية المندرجة ضمن عملية أوسع وأشمل وهي الحداثة .

أولاً –العشوائيات " رؤي ايجابية ورؤى سلبية" :

يبدو أن هذه الأحياء تضم سكاناً يمثلون فعلاً إحدى الجماعات الأكثر إستراتيجية لدراسة التحولات المجتمعية ، وخاصة وأن تمركزهم بأهم المدن يكون عادةً مصحوباً بالتغيرات السياسية ، الثقافية ، الاجتماعية وكذا الوظيفية ، بفعل عمليات التكيف والتفاعل بالوسط الحضري ، وكلها بارزة بالعشوائيات وأضحت سمات عامة للتحضر وبالأخص خلال العقدين الأخيرين .

ومن ثم يبدو جلياً أن هذه الأحياء أصبحت خطوة طبيعية للتحضر ، حيث تحولت إلى سمات عامة لمعظم المدن في البلدان العربية.

ومن هذا المنطلق يميل بعض الباحثين إلى القول بأن نشأة هذه الأحياء ترتبط عادة بالاستيلاء ووضع اليد على الأرض بطريقة غير شرعية ، مما يؤدي إلى خلق مواقف سلبية وعدائية تجاه سكان هذه الأحياء . ومن نافلة القول أن نذكر أن هناك من يعتبر العشوائيات وأساليب بنائها مجرد أفعال اجتماعية غير محبذة وانحراف اجتماعي منبوذ . وهناك من ينظر إليها على أنها لا تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر ، ما دام يمكن تجنبها ، إذا ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان وتدبر المصادر المالية .

ونستطيع أن نلمس خلال العقود الثلاثة الأخيرة اتجاهاً واقعياً ، يحاول تبرير نمو العشوائيات كآلية لحل مشكلة الإسكان . في هذا السياق يشير بعض الباحثين ، إلى أهمية تواجد الأحياء بمدن البلدان النامية ، نظراً لما لها من قدرة على توفير مواقع سكنية رخيصة ، ومشيدة ذاتياً ، وبالتالي فإن ملكية هذه السكنات تؤدي إلى تراكم الثروة والمال لدى سكانها .

نسخة غير قابلة للطباعة

والواقع أن الإسهام الحقيقي الذي قدمه هؤلاء الباحثون يتمثل في نظرتهم إلى العشوائيات على أنها تشكل على الأقل حلولاً جزئية لمشكلة السكن والإسكان في المدن الفقيرة .

وبالتالي فالنظرة السلبية نحو هذه الأحياء يجب أن تتغير ، لينظر إليها كجزء من عملية معاصرة للتنمية الاقتصادية والتحضر في البلدان العربية.

وبغض النظر عن صحة أو خطأ هذه الأطروحات فإن هناك انطباعاً شائعاً مؤداه أن مواقف الحكومات والمخططين اتجاه هذه الأحياء قد تغير من السلبية إلى الإيجابية ، رغم معارضتهم لها في بداية الأمر .

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال الإشارة ، إلى أن هذه الأحياء قد برهنت على مر العقود توافقها مع أصحاب الأرض لإقامة سكناتهم يميلون في غالب الأحيان لتأييد الحكومات والأحزاب السياسية التي تساعدهم في الحصول على عقود الملكية ، ويدفعون الضرائب مما يوفر مداخل الدول الفقيرة ، وهذا ما يدفع بالحكومات إلى السعي الحثيث لترقية وتنمية العشوائيات من خلال توفير الخدمات الضرورية وتخصيص الفضاءات اللازمة لتوسيع هذه الأحياء ، مع إضفاء طابع الشرعية عليها .

وبرغم ما أسهمت به المحاولات السابقة من فهم لواقع العشوائيات إلا أنها لا تزال أبعد عن أن تقدم فهماً شاملاً لهذه الظاهرة التي اختلفت مسمياتها باختلاف دول العالم النامي والعربي رغم اشتراكها في خصائصها والتي تكاد تكون واحدة في معظمها .

وبرزت عدة مصطلحات لمفهوم العشوائيات، منها المناطق الموبرة (blighted areas)أو المناطق المتدهورة (DETERIORATED areas) أو المناطق التصديرية (BIDONVILLES) أو مناطق الأكواخ (GOURBIVILLES) ، أو مناطق الباسطي (BUSTEES areas) ، أو الففيلةfevelas) ...إلخ

ويسجل التراث العلمي المتعلق بهذه الظاهرة محاولة أخرى لتصورها احتفظ فيها أصحابها بالبعدين الايكولوجي والاجتماعي مع التأكيد الواضح على البعد الرسمي .

وهذا ما جعلهم يقرون أن سكان العشوائيات يعيشون على أطراف المدينة محرومين من الخدمات الأساسية وبعيدين عن الحياة الحضرية بوجه عام .

وعلى العموم ، تتميز هذه الأحياء في مجتمع المدينة ببعض الخصائص المشتركة :

فهي أحياء تقع عادةً على أطراف المدينة ، وهي عبارة عن صورة هامشية ايكولوجية واجتماعية ، تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو الخواص ودون أن يتمكنوا من بنائها نظراً لسوء أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية ، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء .

وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية .

وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المختلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الحياة الانسانية .

ويبدو أن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى إلى دراسات أكثر انضباطا ومنهجية - للتشكيلات الاجتماعية في العالم العربي ، ولتحليل أكثر واقع البنية الاجتماعية والوزن النوعي لكل طبقة وفئة فيها .

والحقيقة أنه وبالرغم من الدراسات النظرية والميدانية التي ظهرت هنا وهناك فإنه يلاحظ أنها أهملت وطمست كتلاً حضارية مهمة ومهمشة ، وركزت فقط على الفئات المنظمة من السكان في مدن البلدان العربية، هذا عدا اختلاط المفاهيم واضطرابها وتصور نظري ومنهجي حال دون تكوين رؤية واضحة وشاملة عن واقع الفئات الحضارية المهمشة في مدن البلدان العربية.

نسخة غير قابلة للطباعة

ومن هنا تبرز ضرورة التأمل في واقع هذه الفئة الحضرية الهامة في النسج الاجتماعي الحضري في سياق التحولات العميقة التي تشهدها مدن البلدان العربية و تزايد الوزن النوعي وأهمية الفئات الساكنة على أطراف المدن العربية وتعاظم دورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور التي ظلت لفترة طويلة على الهامش .

فالاتجاه الأول ينظر للمستوطنات الهامشية باعتبارها مناطق شبه ريفية لم تتكامل بعد مع النمط الحضري ، أما الاتجاه الثاني فينظر لها باعتبارها خارج السياق الاجتماعي لها ثقافتها الفرعية ، ولقد تأثر هذا الاتجاه بنظرية اوسكار لويس – O.lewis - عن ثقافة الفقر .في حين نجد الاتجاه الثالث الذي يتزعمه كثير من الدارسين أمثال : ليدز (A.leeds) وترنر J) (TURNER. يقوم على دراسات عديدة أجريت في مناطق مختلفة من البلدان النامية وتستند فكرة هذا الاتجاه إلى تصور المستوطنات الهامشية على أن أجزاء متكاملة مع البناء الحضري القائم كما يتسم البناء الاقتصادي بالازدواجية ، حيث ينقسم إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي .

ويضم هذا الأخير أعداداً كبيرة من العمال أصناف المهرة وغير المهرة .

وفي هذا الإطار ينظر جون ترنر(J .TURNER) إلى العشوائيات في ضوء أربع فرضيات أساسية:

- كظاهرة لنمو حضري عادي في ظل ظروف تاريخية غير عادية ، وكقاطرة للتغيير الاجتماعي ، وكنتاج للاختلاف بين الطلب الشعبي على السكن والمجتمع التأسيسي ، وكظاهرة يمكن أن تكون تحت المراقبة عن طريق تشجيع المبادرة الشعبية من خلال توظيف المصادر المحلية .
- إن العشوائيات من وجهة النظر هذه ، هي عبارة عن جزء كامل من عملية كاملة للتغير الاجتماعي في شكل تحضر مستمر . وفي هذا الصدد يؤكد كل من مانجي(MANGIN) و(J .TURNER) أن هذه الأحياء هي في نهاية الأمر ليست مشكلات في حد ذاتها بل هي حلول لمشاكل اجتماعية معقدة.

وهكذا فإن تشكل العشوائيات ماهي في الواقع إلا استجابة شعبية للتحضر السريع في البلدان التي لا تستطيع ولا يمكن لها أن تصبح قادرة على توفير إسكان حقيقي لسكان الحضر الذين يتزايدون بوتيرة عالية . وهناك كذلك دراسات هامة أجريت في عدد من المدن الإفريقية خلال عشريتي الثمانينات والتسعينيات وخلصت إلى التأكيد على أن الأنواع المنتشرة من العشوائيات في هذه المدن بإمكانها توفير حلول مؤقتة لمشاكل صعبة ومعقدة سواء كانت هذه المشاكل ذات طابع سياسي أو فيزيقي أو تخطيط في المناطق الحضرية .

وانطلاقا من هذه الدراسات يبدو جلياً أن العشوائيات تلعب دوراً فعالاً في عملية النمو الحضري في البلدان العربية، وتعكس بصدق واقعها الذي يتردى يوماً بعد يوم ، في ظل وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود وفشل السياسات الحضرية في تجسيد طموحات وتطلعات السكان ، خاصة فيما يتعلق بتوفير السكن والعمل والخدمات الحضرية الضرورية

والواقع أن الإسهام الحقيقي الذي قدمته هذه الدراسات يتمثل في نظرتها إلى العشوائيات في أنها ليست دائماً رمزاً للتخلف والتقهقر ، بل يمكن أن تكون الخطوة الأولى من حالة اللاسكن إلى السكن أو كما وصفها البعض محطة السير على الطريق من الفقر المدقع إلى الأمل .

ويؤسس ترنارعلى ذلك قضية أخرى هي أن العشوائيات عادة ما تقوم بوظيفة هامة تتمثل باستقبال المهاجرين الجدد على اعتبار أنها توفر سكنات منخفضة الأسعار نسبياً ومتواجدة بالقرب من مركز المدينة .

ولقد قاده هذا الطرح إلى الإشارة أنه عند تحديد سكنات العشوائيات يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية :

نسخة غير قابلة للطباعة

الظروف الفيزيقية للمنطقة ، أي ظروف السكن الداخلية والخارجية ، الازدحام ، الظروف الصحية ، وانعدام الاستفادة من الخدمات التي من شأنها توفير الراحة لسكان المنطقة وانعدام التنظيم الاجتماعي الفعال .

ورغم أن السكن في العشوائيات يتميز بطابعه غير المناسب الذي يتجسد في تدني الخدمات ، شدة الازدحام والاختناق ، فإن هناك عناصر أخرى يتميز بها وهذا ما أقره CLINARD MARCHEL حينما أشار أنها تشكل في الواقع أسلوب حياة يتجلى في ثقافة فرعية تتكون من مجموعة من المعايير والقيم المتمحورة حول تدني مستويات الصحة وممارستها ، السلوكيات الانحرافية ، الانعزال الاجتماعي واللامبالاة . وبذلك يبدو واضحاً أن سكان العشوائيات معزولون عن بنيات السلطة العامة ويعاملون بطريقة ازدرائية بحكم احتلالهم المواقع الدنيا في البنية الاجتماعية .

كذلك فإن كثيراً من الدراسات الحضرية تنظر إلى هذه الأحياء أنها مكان للترقية واستكمال الشخصية ومكان لتحقيق الاستقلالية ، وفي ضوء هذه الاعتبارات تقسم العشوائيات إلى مجموعة من الأنماط . والواقع أن JR.SEELY يعد من أبرز الباحثين الذين قسموها إلى أحياء اليأس أو مكان المحتاجين الدائمين باعتبارها القدر الأخير لسكان عانوا فشلاً كاملاً وإحباطا كلياً في الحياة.

النمط الثاني هو أحياء الأمل أو مكان للانتهازيين بين المؤقتين الذين يستعملون خدمات في هذه الأحياء والتي تتميز بانخفاض الصعود والتسلق في السلم الاجتماعي .

ويبدو أن هذه الخصائص تتسم بنوع من المبالغة وعدم التحديد . فخلال الثمانينات بدأ العالم النامي يعرف تحولات كبيرة أدت إلى تحول الأحياء التي وصفت بأحياء اليأس إلى أحياء العمل والعكس صحيح ، والحقيقة أن هذا التحول مصدره الأساسي هو التغيرات التي حدثت على مستوى المايكرو-اقتصادي وتسيير الأزمة الاقتصادية في اقتصاديات البلدان النامية إلى جانب تطبيق سياسة التقشف وما أثر عنها من آثار سلبية على مستوى معيشة أغلب السكان .

في ضوء هذه الملاحظات يمكن التأكيد مرة أخرى أن وصف الأحياء المتخلفة في البلدان النامية بالاحتلال أو الاستيطان غير الشرعي للأرض تقره الأمم المتحدة التي تعاملت مع هذه الأحياء كاحتلال غير شرعي للأرض من طرف ذوي الدخول المنخفضة .

إن مسألة الشرعية هي في حد ذاتها هي موضوع شائك وصعب التحديد خاصة وأن الكثير من المستوطنات أو الأحياء غير الشرعية تحمل خصائص الشرعية واللاشرعية ، وهذا بدوره غالباً ما يخلق مشاكل عويصة بين ساكني هذه الأحياء والسلطات أو حتى بين هذه الأحياء وأصحاب الأراضي أو المالكين الشرعيين لها .

في هذا السياق تؤكد كثير من الدراسات على أن هذه الأحياء هي في الواقع مناطق سكنية لذوي الدخول الضعيفة وهي في نفس الوقت غير خاضعة للرقابة ولا تتمتع بوضعية قانونية واضحة تجاه استغلال الأرض والاستمرار بها .

والواقع أن هذه القضية قد حظيت باهتمام كبير داخل الفكر الاجتماعي الحديث الذي ربط بين تزايد العشوائيات وبين النمو السريع للمدن في البلدان النامية . وخاصة خلال العقدين الأخيرين .

ولقد تميزت هذه الأحياء ببناءات غير المطابقة للمقاييس العلمية والحضرية بسبب طريقة البناء المتبعة المتسمة بالعفوية والسرعة ونقص المهنية .

إنها نتيجة منطقة لسلوكيات سكانها الذين لا يستطيعون تحمل الأعباء يرفضون الامتثال للمقاييس العلمية والحضرية في عملية تشييد البناءات .

نسخة غير قابلة للطباعة

وعلى العموم تؤكد الشواهد الواقعية إن معظم العشوائيات تتكاثر في البلدان التي تفتقر إلى التخطيط الحضري حيث تتفاقم هذه الوضعية نتيجة انعدام سياسة سكنية واضحة .

هذا بدوره نابع من نقص الاهتمام بالجانب الاجتماعي ، وانعدام التجربة في التخطيط . وفي غالب الأحيان نتيجة أولويات الاستثمار التي تشجع سياسة التصنيع والدفاع على حساب الرفاهة الاجتماعية .

وبناءً على ما تقدم ، يبدو واضحاً أن السياسات الاجتماعية إزاء ظاهرة سكان العشوائيات تواجه قصور الإمكانيات من جهة وحدة المشاكل القائمة وتردي الأوضاع من جهة أخرى وزيادة الكثافة السكانية و معدلات الزيادة الطبيعية من جهة ثالثة .

وبذلك تعجز هذه السياسات عن تقديم حلول جديدة وفعالة أو القيام بإسهامات ذات معنى بزيادة فعالية البنية الأساسية في مدن العالم النامي و العربي ، وبخاصة بالنسبة للمستوطنات الهامشية التي تزداد أوضاعها سوءاً بمرور الوقت .

تشكل العشوائيات معضلة حقيقية سواء على المستوى ألتنظيري – الأكاديمي – الأمبريقي أو على المستوى السياسي.

وفي الوقت الذي نحن فيه أمام المواقف الثقافية القروية ، وأنماط التنظيم فإننا أمام تغيير تدريجي ، وتكيف مع متطلبات الوجود الحضري و يبدو أنه لا توجد هناك مجهودات قد بذلت للقيام بدراسة كاملة ومتكاملة عن سكان هذه الأحياء في العالم العربي خاصة فيما يتعلق بمدى تكيفهم مع الحياة الحضرية في المدينة .

ومن المعلوم أن المعلومات المتوفرة حول سكان العشوائيات هي معلومات عامة غير دقيقة وغير علمية ، ليس فقط لأهداف التخطيط ، وإنما كذلك لعدم فلاءمتها لفهم طبيعة وحجم المشكل الحضري العربي.

إن التقديرات المختلفة لحجم السكان عامة وسكان العشوائيات خاصة عادة ما تبنى على توقعات غير علمية . وبما أن الأرقام حول العشوائيات في تغير مستمر وسرعة فائقة الأمر الذي يجعل هذه المعلومات سرعان ما تفقد دلالتها . ومن ناحية أخرى تطرح العشوائيات في الوقت الحاضر مشكلاً عويصاً وحساساً وهو أزمة السكن في بعض مدن البلدان العربية.

العشوائيات في البلدان العربية :(تهميش و استغلال):

تمثل ظاهرة السكن العشوائي وأحياء الصفيح أكثر المشكلات والمصاعب التي تواجه تطوير المدن والتنمية الحضرية في معظم البلدان النامية والدول العربية وذلك نتيجة لزيادة معدلات النمو العمراني في المدن التي تشهد في الوقت الحاضر ما يسمى (بظاهرة الانفجار الحضري) والذي كان من نتائجه الخطيرة العديد من المشكلات المستعصية والمعقدة والتي تأتي في مقدمتها وخطورتها مشكلات السكن العشوائي والفوضوي وظاهرة انتشار مدن الصفيح والأحياء السكنية غير القانونية حول وأطراف المدن الكبرى والعواصم ولعل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر الأمنية التي تولدت عن تعقيد انتشار ظاهرة السكن العشوائي من مدن العالم الثالث قد استقطبت جهود المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية المتخصصة لمعالجة هذه المشكلات وإيجاد الحلول الجذرية التي تساهم في إعادة ضبط عمليات النمو الحضري وتدعيم البرامج والخطط التخطيطية للمدن.

وللعلم ليس هذا في البلدان العربية فحسب بل يسود هذا النوع من المناطق العشوائية العديد من مدن العالم سواء الغربي أو الشرقي ويتواجد في دول ذات تطور عمراني كما يتواجد في أخرى متخلفة عمرانيا.

يعتبر التحضر دلالة قاطعة على التحديث وإشارة إلى النمو والتقدم الاقتصادي ، فالعالم بكامله يتقدم نحو وضع أكثر تحضرا ، في حين أصبحت عملية التحضر أكثر اكتمالا تقريبا في عدد صغير من أقطار الدول الصناعية الغنية ، حيث بدأ اتجاه ملحوظ في السنوات الأخيرة فقط ، نحو التحضر يكتسح الأقطار الأقل نموا ، اذ يعاني العالم الثالث ومنه العالم العربي الآن أزمة حضرية هائلة على نطاق مجهول بالنسبة إلى الأقطار المتقدمة خلال الفترة الرئيسية كنموها الحضري ، لكن كنتيجة سلبية

نسخة غير قابلة للطباعة

خلفها هذا التحضر والتقدم غير المخطط ، وهذا ما أدى إلى ظهور عشوائيات أحدثها التقدم الصناعي ، وكذا تجمع الخدمات في المدينة ، وهذا الأخير أدى بدوره إلى نزوح بشري إلى المدن الكبرى .إن ذلك جلب اهتمام الباحثين والمختصين لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة المنتشرة في العالم العربي.

إن الهامشية كظاهرة اجتماعية تشكل احد ابرز الأعراض المتصلة ببنية اجتماعية اقتصادية متخلفة ، إذأنها ظاهرة تفجر في الأساس قضية اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية بمعناها المتسع و أن المشاركة الاجتماعية و السياسية لهذه الشرائح غير متدنية، و أن لهذه الشرائح ولاء و انتماء للمجتمع المدني ،و أن مشاركتهم قوية في تحسين أوضاعهم في مجتمعاتهم المحلية، مما يحسن الأوضاع القائمة بمرور الوقت و هو مايعكس كذلك ارتفاع في الوعي و الإدراك .

العشوائيات : حجمها وآثارها في العالم العربي:

كانت ومازالت العشوائيات في الكثير من مدن العالم العربي هي البديل فاتخذت كمساكن لهم خالية من أدنى شروط العيش البسيط ، وتكاثرت بذلك الأحياء بمدنها ، مما أدى أزمة اختناق حادة ، الأمر الذي دعي المختصين بالاهتمام بالظاهرة ودراستها ، وقد بينت أن سكان المدن في تزايد بشكل يبعث القلق لعدم كفاية الخدمات الاجتماعية لسكان المدن ، وبروز مشكلات عمرانية كظهور الأحياء المتخلفة ، وما ينتج عنها من أثار اجتماعية وإيكولوجية ، كما تبين أن هناك أحياء مهددة بالسقوط لقدمها ووضعيتها (القاهرة، الجزائر، الدار البيضاء) .

وكل هذا يؤكد حجم الظاهرة وقدمها وانتشارها وأنها كظاهرة اجتماعية مجسدة في المجتمعات العربية.

-سكان العشوائيات في بعض البلدان العربية ومنها الجزائر هم نتاج عمليات تاريخية كبرى ترجع إلى الحقبة الاستعمارية

- إن ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية وعملية التحضر في العلم العربي هي قاعدة لفهم تنمية وتطور ظاهرة سكان العشوائيات.

- إن تطور العشوائيات في بعض البلدان العربية هي نتيجة وتعبير عن:

- تحضر سريع وغير مخطط .

- مصدر وفعل استمرار أنماط لتحضر من الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا .

تزايد ظاهرة الهجرة وارتفاع وتائرها بسبب السياسة السكنية غير السليمة مع عدم إعطاء أهمية لسكان العشوائيات.

مصدر وفعل بعض إستراتيجية التصنيع والتنمية التي وجهت اتجاه الهجرة نحو مراكز حضرية خاصة.

تعتبر العشوائيات ظاهرة ذات جذور عميقة ولها أثار عديدة أثرت على السكان وعلى المدينة بسبب نشوئها بشكل تلقائي في أماكن غير صالحة وغير منتظمة ، خالية من المرافق الأساسية ، فهي تكثر فيها الأمراض والجرائم والآفات الاجتماعية الأخرى بسبب وقوعها على هامش المدينة ،كما تتصف بأنها ذات مستوى اقتصادي واجتماعي وأخلاقي سيء ، مما أثرت هذه المشاكل على السكان خاصة الشباب ومن جميع النواحي النفسية والصحية والعقلية ، وقد أكدت الدراسات أن نسبة الانحراف العالية توجد في المناطق المحرومة من البرامج الترويحية .

وبالإضافة إلى هذا ومن جراء الازدحام مثلا نجد مآسي العيش فيها يزداد حدة ، حيث نجد الغرفة الواحدة يسكنها بين ستة وتسعة أشخاص ، ولا تتوفر فيها أدنى شروط العيش ، كما أن الأحياء المتخلفة قد تسببت في ارتفاع إيجار المساكن ، وذلك بسبب تدهور ظروف مساكنها وعدم ملاءمتها للحياة المريحة ، الأمر الذي يدفع بالكثير من سكان هذه الأحياء لتأجير مساكن أحسن حتى ولو كانت بالغة الثمن وهذا ما يشجع أصحاب المساكن على تأجيرها بثمن خيالي .

إضافة إلى أنها تعيق مختلف عمليات التنمية العمرانية ، وذلك بسبب احتلال سكانها للأراضي العمومية أو الخاصة بالقوة لإقامة مساكن لهم . هذا الاحتلال الغير قانوني الذي أصبح مشكلة خطيرة عانت ولازالت تعاني منها عدة دول عربية، إلى

نسخة غير قابلة للطباعة

حد أن أصبحوا يعرفوا "بالمحتلين" والملاحظ أن هؤلاء المحتلين يحتلون في الغالب الأراضي التابعة للدولة لأن احتمال طردهم منها ضئيل كما عليه الحال بالنسبة لأراضي الملاك الخواص ، والملاحظ أيضا أن هؤلاء لا يكتفون بالأراضي الذين استحوذوا عليها بل يزيدون في توسعهم باستمرار ، الأمر الذي يعقد دائما مشكلة التنمية .

تصف الدكتورة عزة كريم أستاذة علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية جميع الأنماط السلبية والمتدنية في المجتمع « تشمل » قنبلة موقوتة « المناطق العشوائية بأنها أخلاقيا واجتماعياً وهي النماذج المحرومة من الرعاية ومن حقوقها في المأكل والمشرب »والسكن والتعليم والصحة.

وأشارت دراسة قدمتها د نادية حليم سليمان المستشارة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن الأمية والنقص في المهارات يدفع نساء العشوائيات للعمل في القطاع غير الرسمي وبينت الدراسة أن نساء تلك الفئة لا يملكن القدرة على حماية أنفسهن أو القدرة على الخروج من دائرة الفقر،بالنظر إلى افتقارهن للوعي بالكثير من الحقوق وإجراءات الحصول على تلك الحقوق مثال ذلك الحق في الحصول على نفقة لهن ولأطفالهن.

وتعاني العشوائيات من نقص أو عدم وجود المرافق الأساسية والخدمات ولذلك فهي تفرز العديد من المشكلات التي تؤرق المجتمع وتؤثر سلبياً على أمنها،وينتشر بين سكانها الفقر والبطالة والانحراف والجريمة والإدمان وغيرها من المشكلات وهى من الخصائص العامة لهذه المناطق.

العشوائيات والعنف الحضري في المدن العربية :

تتعاظم الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى دراسة الفئات الهامشية التي هي نتاج اقتصاديات ومجتمعات البلدان النامية مع العالم الرأسمالي المتقدم ، دون أن تغفل مسالة هامة وهي أن لحالة التهميش أعمال وأعماق وجذور تمتد على فترة تكوين الفرد أو الجماعة ، وغير بعيد أن تحليل الظاهرة التحضر كإطار مرجعي لتكاثر هذه الفئات ، يتيح لنا فرصة تحديد أصولها الاجتماعية و مواقعها الطبقية ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن البلدان العربية تختلف في درجة تحضرها ، ففي حين نجد بعض البلدان نسبة سكان الحضر فيها غير مرتفعة ، نراها في البعض الآخر قد بلغت درجة عالية ، كما أن حركة تحول السكان نحو المدن بدأت في بعض البلدان مع بداية القرن التاسع عشر لكنها بالنسبة لبلدان أخرى لم تبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

وعلى الرغم من الاهتمام العلمي بدراسة المدينة قديم نسبيا إلا أن تحليل ظاهرة التحضر والعنف الحضري في مدن البلدان العربية لم يتبلور بشكل ملموس إلا خلال العقدين الآخرين وخاصة في كتابات مفكري العرب ، حيث أبدى كثير من المنظرين الاجتماعيين والسياسيين اهتمامات ملحوظة بفكرة تحليل ظاهرة التحضر وعلاقتها بالعنف الحضري في مدن الدول العربية ، ونجمت عن ذلك عدة دراسات ميدانية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات .

وقد تعاظمت ظاهرة التحضر خلال العقدين الأخريين وبدأت تشهد مدن الدول العربية ما يمكن أن يطلق عليه " انفجارا حضريا " حتى أن هناك من توقع حصول انهيار سياسي واجتماعي ان استمرت الدول العربية في نموها السريع غير المخطط ، وهذا ما لا حظه الدكتور ابراهيم توهامي عن أكواخ مدينة سكيكدة التي تشهد نموا حضريا مذهلا بفعل الهجرة المكثفة إليها باعتبارها القطب الصناعي الثالث في الجزائر ، ولقد مكنه تصوره النظري المتمحور حول دراسة الهامشين في ضوء العملية الشاملة للهجرة والتحضر أو التحديث من تحليل ظاهرة الانفجار الحضري والنمو السريع العشوائيات وتدبدب سكانها بين الاندماج في النسق السوسيو –اقتصادي الحضري وانغماسهم الكلي في متاعب الحياة اليومية الصعبة

نسخة غير قابلة للطباعة

العشوائيات: ثقافة الفقر والعنف الحضري :

إن معظم محللي ظاهرة العنف الحضري في مدن الدول العربية ركزوا على إبراز الإمكانيات الثورية لفقراء الحضر ودورهم في إحداث التفكك أو التكامل السياسي في البلدان العربية .

فالمحللون الذين انصب اهتمامهم على الإمكانيات الثورية لفقراء الحضر بإمكانهم إسقاط البيانات الرأسمالية القديمة وبهذا المنظور توفر المدينة البيئة الملائمة لتنظيم المواجهة مع النظام القائم ، هذه النظرة سبقتها تحليلات مبكرة تأثرت إلى حد بعيد بحجج " ثقافة الفقر " ومضمونها السياسي والتي سادت في الولايات المتحدة وأوربا الغربية وكانت هذه النظرة قد انطلقت من اعتبار فقراء الحضر جماعات هامشية وغير منظمة ،تستوطنها "ثقافة الفقر .

ويمثل التحضر وفقا لهذا التصور ظاهرة تنتج حصيلة عالية التباين وغير متوازنة ، إن مشاكل المدن في العالم النامي تتميز حقيقية بأنها تزخر بالمساكن غير الشرعية التي تفتقد بدورها للبنية الأساسية .

وهذه المساكن تتكون من فئات عديدة منها شريحة المهاجرين ، فالأحياء التي يسكنها هؤلاء المهاجرين توصف بأنها أحياء تعتمد على الذات في نموها أكثر منها أحياء متخلفة تقليدية ، بل هي حلول لمشاكل اجتماعية معقدة أكثر من أنها متخلفة تقليدية ، بل هي حلول لمشاكل اجتماعية معقدة أكثر من أنها مشاكل في حد ذاتها .

إن الأنظمة السياسية في الدول العربية تتجنب عدم إثارة سكان هذه الأحياء حتى لا تتمرد هذه الشرائح الهامشية وهذا لضمان استقرار الأوضاع ، لكن البعض يعتبر سكان هذه الأحياء ضحايا لقوى أكبر وجماعات لها تأثيرها السياسي وبالتالي هؤلاء الفقراء يشكلون موضوع استغلال وتوظيف من طرف قوى متصارعة ومتناحرة سياسيا لتحقيق أغراض سياسية معينة أو حتى لتهديد النظام السياسي القائم في المجتمع أو التلويح بذلك ، إن العديد من فقراء المدن يعيش فترة طويلة كجزء من طبقة سفلى حضرية ولا يتم اندماجهم اقتصاديا وسياسيا ، وهذا التأخر في عملية الاندماج يخلق انقسامات اجتماعية داخل النسيج الحضري لمدن الدول العربية مما قد يكون سببا في ضعف الروابط بين النظام السياسي من ناحية وفقراء المدن من ناحية أخرى ، وفي ظل هذا الموقف يصبح العنف الحضري أمرا طبيعيا ومألوفا ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة الفشل الذي أصيب به المشروع التحديثي الوطني ، وكلنا نعلم أن هذا المشروع يقوم على فرضية مفادها أن الهامشيين ليسوا غير ظاهرة انتقالية سيتم استيعابها ما ان يكتمل مشروع التحديث ، بيد أن الواقع المعاش يؤكد عجز السياسات الاقتصادية – الاجتماعية عن مأساة جزء كبير من حياة ونشاطات وعلاقات السكان الحضريين .

استراتيجية التعامل مع العشوائيات في بعض البلدان العربية:

يقوم برنامج تطوير العشوائيات في العديد من الدول على ضرورة تبني فكر التخطيط والتطوير بمشاركة القطاع الخاص والمستثمرين العرب والأجانب في تنفيذ هذا البرنامج وتقنين الحيازات في العشوائيات لحفظ حقوق الدولة وتنشيط السوق العقاري من خلال تسجيل المباني وتطبيق مبدأ استعادة التكلفة في تنفيذ مشروعات التطوير لضمان استدامة تلك المشروعات بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير العشوائيات من

خلال تقديم بعض التسهيلات والحوافز والتي تتمثل في الحصول على نسب من الأراضي الصالحة للتنمية بتلك المناطق،خاصة الموجودة بأماكن متميزة لاستغلالها استثماريا فضلا عن وضع المحددات العمرانية اللازمة للتوسع الأفقي داخل تلك المناطق مما يسمح بتكثيف البناء بتلك المناطق والحد من أي امتداد عشوائي.

وتتضمن خطط تطوير العشوائيات الجديدة مشاركة المواطنين في هذه المناطق في نظافة شوارعهم وتشجيرها ودهان واجهاتها ،وتوفير معلومات مباشرة عن المدارس والوحدات الصحية وكافة الخدمات وكيفية التعامل معها .وكذلك مشاركة المواطن في

نسخة غير قابلة للطباعة

تحديد استخدامات الأراضي داخل المنطقة العشوائية التي يعيش فيها وذلك لإقناع السكان بتقنين أوضاعهم وتمليكهم الأراضي التي تم بناء عليها عشوائياً وإقناعهم بالمخططات الجديدة.

نشير هنا أن الجزائر طرحت مشروعا ضخما لإنجاز 400 ألف وحدة سكنية للقضاء يشكل نهائي على السكن العشوائي على المستوى الوطني، وذلك مع حلول مطلع عام 2015 بحسب مخطط وضعته الحكومة .

وتكشف وثيقة المشروع الذي أدرجت عليه تعديلات هيكلية وإستراتيجية، أن البرنامج الوطني للإسكان سيرفع العدد إلى نحو 2.45 مليون وحدة سكنية، منها 400 ألف جديدة ستخصص للقضاء النهائي على المساكن الهشة والبيوت التصديرية والعشوائية المنتشرة على حواف المدن التي بنيت خلال العقدين الماضيين بسبب النزوح الداخلي لحوالي مليون مواطن نتيجة أعمال العنف التي عرفتها الجزائر منذ عام 1992. وستمول عملية إنجاز مليون وحدة إضافية على نفقة الخزينة العامة وتخصص لطبقة محدودي الدخل، وأولوية الحكومة تركز على إتمام البرنامج الحالي الذي يتضمن 1.28 مليون وحدة سكنية بحلول العام المقبل، وقد نفذت أكثر من نصف مليون مع نهاية العام الماضي. وتمت الاستعانة بخبرات عالمية بهدف الإسراع في إنجاز المشروع .

والهدف الحالي يتمثل في رفع قدرات إنجاز السكن إلى مستوى الطلب الوطني المقدر بـ 150 ألف وحدة سنويا، لسد العجز الحالي المقدر بـ2.5 مليون وحدة منها 500 ألف فاخرة .

وتقرر تخصيص برنامج إضافي من900 ألف وحدة سكنية لمواطني الريف لوقف ظاهرة النزوح من الريف والقرى إلى التجمعات الحضرية الكبرى. وستخصص أيضا 550 ألف وحدة من البرنامج الإجمالي كسكن راق مدعوم من الحكومة، للطبقة الوسطى التي بدأت في التشكل مجددا خلال العقد الأخير، على أن تتحمل الفئة 75 % من سعر المسكن و25 % من الحكومة، ويقدر السعر الرسمي المدعم بـ 36 ألف دولار لشقة من 3 غرف مساحتها 70 م2 في المتوسط.

وعلى صعيد متصل، تحرص الحكومة على إنجاز برنامج إصلاح وتطهير القطاع الاقتصادي والمالي وترقية مناخ الأعمال وبناء منظومة وطنية متكاملة وشفافة، والعمل على محاربة الفساد والجريمة المنظمة وتعميم اللجوء إلى الإدارة الإلكترونية، وترقية الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

وضرورة تثمين الموارد المائية وزيادة إنتاج الكهرباء، فضلاً عن تطوير وبعث القطاع الصناعي الوطني وزيادة القدرات الإنتاجية الحقيقية، عبر ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية وضبط النشاط التجاري.

ويمكن حل مشكلة العشوائيات في مصر عن طريق جعل العشوائيات مشروعا قوميا يتم البدء في حل مشكلته من خلال الخطوات التالي:

تحديد المناطق العشوائية تحديدا كاملاً من حيث الطبيعة الطبوغرافية والخرائط المساحية ويؤكد الدكتور إسماعيل مصطفي بكر أن النسبة العظمي من الأراضي العشوائية مقامة علي أراض تملكها الدولة ويجب أن يشمل هذا التحديد حصر ما تحتاجه المناطق العشوائية من عمليات هدم وتخطيط وإعادة بناء اعتمادا علي تصميمات معمارية تحقق للعشوائيات شكلا حضاريا جديدا مع تحديد برامج زمنية للتنفيذ.

المسئولية الاجتماعية:

تحديد التركيبة السكانية لكل منطقة عشوائية وتصنيفها طبقا للعمر والمهنة والخبرات والقدرات والإمكانيات ومحاولة توظيف كل ذلك في إطار دعم القطاع الخاص لأعمال الهدم والبناء وإعادة التعمير.. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تحفيز واستنفار القطاع الخاص للمشاركة في هذا المشروع القومي لتعمير العشوائيات انطلاقاً من مسئوليتهم الاجتماعية تجاه الوطن، ولكي يتم

نسخة غير قابلة للطباعة

ذلك بصورة فاعلة يجب منح رجال الأعمال بالقطاع الخاص المشاركين في هذا المشروع القومي بعض المميزات التي تجذبهم وتشجعهم علي المشاركة.

ويعتمد المشروع القومي لإعادة بناء وتعمير العشوائيات بصفة أساسية علي استغلال قدرات وطاقات الشباب من خلال تكوين فرق عمل شبابية .كتائب تعمير. في إطار خطة تنظيمية يتم من خلالها استغلال طاقات وقدرات وخبرات طلاب الجامعات خصوصا طلاب كليات الهندسة والكليات العملية الأخرى والمعاهد الصناعية والخريجين المتعطلين عن العمل، خصوصا أن هناك عددا كبيرا من خريجي كليات الهندسة لا يعملون ولا يجدون فرصة عمل مناسبة.. أمثال هؤلاء سوف يتم استغلالهم وحل مشكلة بطالتهم من خلال تشغيلهم بأجور معتدلة تمكن لهم الاستمرار في هذا المشروع القومي ويتم توفير الأجور اللازمة لهؤلاء من خلال مشاركة رجال الأعمال أو من خلال الحكومة التي ينبغي عليها أن تدعم مثل هذا المشروع القومي من خلال خبرائها بوزارة الإسكان والتعمير.

وتعمل الجهات الرسمية في العاصمة السعودية الرياض على التشديد في إجراءات المراقبة وذلك لإيقاف نمو المناطق العشوائية القائمة ونشأة عشوائيات جديدة وتشكيل فرق دائمة من أمانة منطقة الرياض وشرطة المنطقة ودعم تجهيزها بالمتطلبات اللازمة للقيام بمهامها كما تعمل أمانة مدينة الرياض لإنشاء صندوق لنزع ملكيات المباني القديمة في وسط الرياض، مما يساهم في تطوير تلك المواقع وإعادة إعمارها للتحول إلى مراكز شاملة وحيوية مثل تطوير منطقة الظهيرة الواقعة في قلب مدينة الرياض والتي تبلغ مساحتها حوالي 750 ألف متر مربع وحسب إحصاءات سابقة فإن إعادة تنظيم المنطقة المركزية قد تتجاوز تكلفته 100مليار (6.26ملياردولار).

وفي المدينة المنورة سعت الجهات المختصة في المنطقة المركزية حول الحرم النبوي الشريف إلى ضبط التطوير في المنطقة المركزية ،وذلك من خلال تصاريح الأمانة التي تشترط مواصفات معينة لضمان بناء منطقة منظمة تتناغم مع أهمية المكان والزمان .وفي جدة ذكر المهندس عادل فقيه المسئول بمحافظة جدة أن الأمانة تعمل على مجموعة مشاريع لتطوير عدد من المناطق في المدينة وأشار إلى أن المشروع الأول سيكون لتطوير منطقتي قصرخزام والسبيل بينما المشروع الثاني هو تطوير منطقة حي الشرفية إضافة إلى المشروع الثالث هو مشروع ضاحية جد الشرقية بينما المشروع الرابع هو الإسكان في ثلاثة مواقع الأول جنوب خليج سلمان والثاني يقع بحي روابي الجنوبية والأخير جنوب القاعدة البحرية وهناك مشروعات أخرى تقوم بها الأمانة تتمثل في مشروع شارع فلسطين،

إضافة إلى مشروع شارع التحلية ومشروع مجرى السيل، إلى جانب مشروع الكورنيش الأوسط ومشروع الكورنيش الشمالي.

و تسعى السلطات في المملكة العربية السعودية إلى نقل تجربة القضاء على الأحياء العشوائية إلى جدة بعد أن نجحت في القضاء عليها في أحياء مكة المكرمة.

إن مشروع جبل عمر بدأ التفكير فيه قبل أكثر من10سنوات حيث كان هناك تفكير في42مشروعاً حول الحرم المكي الشريف، ووجهت الحكومة بالبدء بهذا المشروع وكانت البداية من شركة مكة التي ساهمت في المشروع ب650مليون ريال، واعتبر أصحاب العقارات التي سيتم هدمها والاستعاضة عنها بعمارات حضارية متطورة هم الشريك الرئيسي لشركة جبل عمر في هذا المشروع.

وفي الواقع تنفرد مدينة جدة بحالة لا تتوفر في أي مدينة أخرى، فأكثر من نصف أحياء المدينة تصنف على أنها أحياء عشوائية، ومن بين 106أحياء تضمها جدة يوجد 55 حيا عشوائيا، الأمر الذي وضع على طاولة المسئولين مهام عاجلة

نسخة غير قابلة للطباعة

وملحة، إذ يتضح أن تطور وازدياد المناطق العشوائية في مدينة جدة كان ناتجا أصلاً عن التأخر في إصلاح أوضاع 4 أحياء عشوائية نشأت في المدينة وهي أحياء غليل ،الثعالبة ،السبيل ،والكويت.

وقد قامت أمانة مدينة جدة بتأسيس شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني والمملوكة بالكامل للدولة لتأخذ على عاتقها تنفيذ السياسات المقررة سلفا عن طريق اللجنتين الوزارية والتحضيرية لكبح تنامي العشوائيات ،حيث إن الاعتماد على موازنات الدولة لمعالجة ظاهرة العشوائيات يعني إهدار مزيد من الوقت مما يؤدي إلى تعاظم المشكلة والسماح بنشوء عشوائيات أخرى، فكان تأسيس نشاط استثماري عقاري مختص بتطبيق حلول للقضاء على العشوائيات ممثلاً في شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني عبر الشراكات مع القطاع الخاص هو الخيار الوحيد للإسراع في وقف الزحف العشوائي على بقية أحياء المدينة، ومنع إقامة مزيد من العشوائيات .و تخضع آلية تطوير المناطق لموافقة الجهات الرسمية المعنية كأي مشروع آخر يعرض عليها.

وتعتبر تجربة مشروع شرق الوحدات التي قامت بها دائرة التطوير الحضري من الأمثلة الحية على معالجة العشوائيات وفريدة من نوعها في حل مشكلة السكن العشوائي، بالأردن حيث أنه تم إعادة تخطيط تجمع سكني عشوائي مساحته 1.9هكتار عام 1985يسكنه 5030شخص والذي كان مكونًا من524قسيمة كانت مبنية من الزينك ومواد أخرى متردية لا تصلح للسكن من نواحي بيئية وصحية وإنشائية .

وكانت هناك مشاركة شعبية كبيرة مما أكد نجاحا ملحوظًا لهذه التجربة في بداية الأمر حينما تم تمليك الأرض للسكان، حيث أبدى الناس اهتماما واضحا وقاموا بصرف مدخراتهم وباعوا مصاغهم لشراء قطع الأراضي وتطوير مساكنهم بعد تأكدهم أنها ستقع في نطاق ملكهم الخاص وقد دفع المواطنون مسبقً ا5 %من قيمة الأرض، وتم تقسيط بقية المبلغ بما يعادل25% من دخل الأسرة الشهري.

وتم إعادة تنظيم الموقع وتخطيطه بطريقة تتماشى مع الطرق والممرات المتواجدة بمنطقة المشروع. وقد نظمت المنطقة من خلال توفير الخدمات والبنية التحتية الضرورية و تم تقسيم المنطقة إلى أحياء حسب العائلات الكبيرة أو الأماكن الأصلية التي قدم منها السكان مثل حي الغزاز وة وحي الفوالجة وحي النعيمية وحي السبعاوية.

وقامت الأردن بالتوسع في تجربة المناطق الاقتصادية التنموية الاستثمارية والمعفاة من الجمارك مثل منطقة العقبة بالأردن .

بالإضافة إلى بناء مدن سكنية ضخمة، خلق فرص عمل وحقق الابتعاد عن السكن العشوائي من خلال إيجاد بديل للسكن العشوائي .

و في السودان هناك مخطط إقليمي لولاية الخرطوم يعتمد على التنمية الاقتصادية للإقليم للحد من النمو العشوائي بالمدينة . في حين نجد في المغرب و للقضاء على العشوائيات السلطات قامت بخلق فرص عمل بالمناطق الريفية.

الخلاصة:

إن احتواء العشوائيات في مدن العالم العربي أمر ممكن إذا توافرت الإرادة الحقيقية والرغبة الصادقة من قبل ساكني العشوائيات والأجهزة القائمة على التطوير ،وإذا توفرت الموارد المالية اللازمة. ولكن ينبغي التأكيد على أن "أسباب الطرد" في القرى وفي مواقع كثيرة زاد فيها الفقر والاختناق وانعدام أو تواضع وسائل الحياة وانعدام الخدمات هي أخطر أسباب نمو العشوائيات في الوطن العربي وكذلك غياب القانون وهيبته.و نعتقد أنه لن يكون هناك حل ما لم يوقف "النزوح" إلي المدن العربية والعواصم و بضوابط.. معظم من ينزحون إلي المدن العربية لا يعرفون سلفا ولم يخططوا ماذا سوف يفعلون . ولا أين سوف يقطنون. ولا ماذا سيكون عملهم أو حرفتهم. ولا كيف سيكون ارتزاقهم..

نسخة غير قابلة للطباعة

إن إيجاد حلول يستوجب تنظيم النزوح بإصلاح حال القرى العربية وتحويلها إلي مجتمع منتج مدعوم بمستوي إنساني مقبول من الخدمات.. لا حل لهذه المشكلة إلاّ بالقضاء علي أسباب "الطرد" الناشبة في القرى العربية من "فقر" و"اختناق".. و"انعدام للخدمات".. مع توفير فرص وإمكانيات حقيقية للتنمية والإنتاج ووصله بالمدينة للتسويق. .. القرى العربية لا تزال تحتاج بشدة إلي مشروعات صناعية محلية لاستيعاب العمالة. وإلي مشروعات قروية لإحياء منتجات القرية التقليدية وتصديرها للمدينة.. وإلي مرافق تعليمية. ومراكز ثقافية ورياضية وطبية وترفيهية.. تحتاج إلي كهرباء ومياه نقية متاحة لكل بيت.. تحتاج في النهاية أن تكون مجتمعات "جذب" أو على الأقل "استبقاء" لا طرد!.

إن الحل بالنسبة للعشوائيات في البلدان العربية لا ينبغي أن يكون قاصراً على لغة "الحساب المالي" البحت. وإنما على لغة الاقتصاد السياسي بمعناه الشامل الذي يدخل في حساب الأرباح العائد الأدبي والمعنوي والمجتمعي والبيئي. ومن الضروري إيجاد الحلول الناجعة للعشوائيات وما ينجم عن هذا من علاج حقيقي لا وهمي للمشاكل الهائلة المتضخمة في أحراش هذه العشوائيات، وما توفره أيضا هذه الحلول من فرص حقيقية فاعلة لتحويل هؤلاء من عاطلين يصدرون الجريمة بأنواعها إلى قوة إنتاجية تسهم في تطوير العملية الحضارية لمدن البلدان العربية .

المراجع:

1-اسماعيل قيرة،الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع، المستقبل العربي ،ع153 .1991-

2. أحمد وهدان، الأوضاع القانونية لسكان المناطق العشوائية: دراسة حالة لمنطقة العبور بالإسماعيلية، وزنين ببولاق الدكرور، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، 1998.

3. كليو باترة أحمد فتحي، النمو العشوائي الحضري وظاهرة الاغتراب، دراسة ميدانية لمنطقة عشوائية بمدينة القاهرة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ماجستير، 1999.

4. على الصاوى، العشوائيات ونماذج التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

5. أمانى الحديني، المهمشون والسياسة فى مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1999.

6. محمود الكردى، نوعية الحياة فى منطقة عشوائية: دراسة ميدانية لعشش الشرابية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2006.

7. محمد ماهر الصوان، ظاهرة العشوائيات في مصر: دراسة تحليلية في مشكلة العشوائيات في محافظة القاهرة، وحلول مقترحة، القاهرة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز تنمية الإدارة المحلية، 2000.

8- السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية، دراسة للأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة القاهرة، مكتبة غريب، الطبعة الأولى، 1991.

9. جامعة الدول العربية، السكن العشوائي وأحياء الصفيح في الوطن العربي، ندوة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العربي، الرباط، المغرب، 1985.

10. عزيزة محمد على بدر، خريطة الإسكان الحضري غير الرسمي والتقدمي في مصر خصائصه وآلياته ومشكلاته، دراسة منشورة في فتحي محمد مصلحي، العمران العشوائي في مصر، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول،2000.

11. عبدالرءوف الضبع: الأحياء العشوائية ومشكلات البيئة الحضرية، دراسة ميدانية منشورة في علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.

نسخة غير قابلة للطباعة

12ـ محمود الكردى، النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، القاهرة دار المعارف، 1986.

13. أحمد خميس، العشوائيات المشكلة والعلاج "تجربة مصرية"، فى: مشكلة العشوائيات فى محافظة القاهرة، وحلول قترحة، القاهرة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز تنمية الإدارة المحلية، 2000.

14. عبدالمنعم شوقي، الاجتماع الحضري ومجتمع المدينة، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1997.

15 -Touhami Brahim/ The Bidonvilles- as transitional adaptation phase to urban life- Doctorat D Etat University of Contantine1997. Unpublished.

16- Linda Oldham, In formalcommunities in Cairo: The basic of a typology, The American University , In CairoPress, volume (10), Winter 1987.

17-Chandramouli, I.A.S."slums in Chennai: A profile", proceedings of the third - conference international on environmental and health, Chennai, India, December, 2003

نسخة غير قابلة للطباعة